

عليه فالتفصيل المستدل بالامان بيان خصوص كل من المتعدد مقصود
بكونه بالاجال اويان خصوص بعض مقصود كذلك يقال بالاولى ان
وعبروا فان لا يعلم خصوصه كالقول جان برجلين وشال الثاني جان زيد
اخر واسا القصد التقريبي ببناء وقت السامع وان لا يميز المتعدد من صبغة
التشبه غير جان برجلين برجل اخر من كل من هذه الصور لتفصيل المستدل
الذي هو جملان من جان برجلان فكذا لم يقل اما العطف فالتفصيل ليدل
بتيان الالوهة المستدل بالمتعدد من الذكر فان وعبر ليس لتفصيل
زيد بل لتفصيل برجلان هكذا احقق للملاشكك عليك ان المعطف ليس
لتفصيل المعطف فعمله اه اطول ببعض تصرف وكتب ارض قوله فالتفصيل
المستدل بالبرهان ذكره منفصلا بعضه عن بعض من العبارة كك هذا
لا يظهر من تفصيل المستدل اذ كلا المجهولين جاريد فهو ذكر بقوله جان
غير تفصيل بمعنى بيان خصوصية كل واحد من المستدل ان يقال العطف
انما ذكر المستدل المعطف فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها
للمعطف في عليه اطول لخصا وكذا ان يجب بالترام اختلاف بعض التفصيل
وان من المستدل ذكره منفصلا بعضه عن بعض من العبارة ومن المستدل
بيان خصوصية كل واحد من ذكر المستدل مع اختصار لم يقل مع
الاختصار ثم يتبادر اختصار المستدل بالاولى من غير دلالة
على تفصيل الفعل لان الاول انما هي الجمع المطلقة معلول قال الفري
الفرقة من هذه الوصف سلبه بتقدير الجمع بوجه من الوجوه
تعيينه وتقيده الاطلاق كما في قوله الماهية من حيث هي والمفعول
المطلق فلا يرد ما في معنى اللبيب من ان قوله بعضهم معنى الاول
الجمع المطلقة غير سديد لتعيين الجمع بتقدير الاطلاق وانما هي الجمع
بلا تعيين اخر فترى وكتب ارض قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل
فليس فيه تفصيل المستدل كما انما هذا السطر اوى زايدي المقام
اذ ليس انما حرف عطف يعيد المسموع ومنها حتم ينبغي هنا دلالة به على
تفصيل الفعل واحتمل بقوله الذي لا يخفى ان هذا ليس من عطف المستدل
اليه الذي الكلام فيه كما قال الشما اي جعل المشي معطوفا على المستدل
فليس المراد بالاحتمال هنا ان لا يدخل في المقيد لودل ذلك لان لا يصح في
عطف المستدل اليه بل المراد ان هذا المقيد حصل الاجازة من هذا الارتفاع
ان اول المقيد لم يخرج ذلك الموضع من حيث هو بل ان يكون الكلام من
العطف على المستدل اليه سم ببعض تعيين وكتب ارض قوله واحتمل
بقوله

بقوله مع اختصار الخ قال من شئ من المتعاطف وقد نسبت فيما مضى انه لو
لم يتعد في الصورتين يصف في تفصيل المستدل والمستدل اليه كان مستقيما
الا انهم المتعبد اقدم ويعتبر الاستنباه وقد اشار به الى ان اول
احوال المستدل اليه من ذلك الشئ من انما المناسفة هي المحترق في هذا الباب
وليس بالان ان لا تفصيل ذلك الزيف الا بهذه التورية ولا يحد المتعطف
لها فيما ذكر من الوجوه شئ كما لا معنى فا حفظ هذا الاصل من غير دفع
اعتراضات عديدة سم والحا صلا ان الاحتمال يبرر واجب لحوار وجود المكتبة
في طرقت متعددة وكتب ارض قوله واحتمل بقوله مع اختصار عن غير جان
زيد وجان عمرو قال في الاطلاق احتمل من غير تفصيل المستدل اليه ارض
او عطف البيان غير جان برجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجان برجلان زيد
وعمر و ليس احتمل زاعت تفصيل المستدل اليه وقد اشار جان زيد وجان
عمرو على ما قاله فان دون كان فيه تفصيل المستدل اليه المكتبة لتفصيل
المستدل اليه وانما الفرض منه تفصيل التفصيل الواقعة والسبب الجاهل
من غير ذلك وقعت امور وبما يحتاج من القلب ان العطف لتفصيل
المستدل اليه لا يوصي العطف على المستدل اليه الذي هو من الكلام متبوع
صحت بل هو العطف على المستدل اليه التابع كما في جان اثنتان زيد وعمرو
وهكذا العطف لتفصيل المستدل ان قوله جان اثنتان زيد وعمرو او عمرو
وعلى ان تقوم هذه التفصيل على الوصف والتاكيد وعطف البيان ولا
تفصيل فطنتك على ما يفصله البيان ارض مع بعض تفصيل فان منه
تفصيل المستدل اليه اي كك لا يح اختصار مع انه ليس من عطف المستدل
اليه اي الذي الكلام فيه بل من عطف الفعل وهذا ترق في خروج غير سائر
اذ ليس منه دلالة على تفصيل المستدل اليه اي قلين بوقت به لتفصيله
واذ البليغ الا ان بقى عند ارادة شئ لا بما هو نفس او ظاهريه وكتب ايضا
بقوله اذ ليس فيه الخاي من خارج من قوله فالتفصيل المستدل اليه وكتب
ايض قوله اذ ليس منه هذا ايضا فتعيينه بقوله من غير عطف به وعليه
ان مع العطف كذا لان يكون والتعريف من كلام الشما سم بل يحتمل
ان يكون احتمل من الكلام الاول فكلما نزل يذكركون الشما من رجوعها
عنه علم يصف فيه المستدل اليه مستدل اليه وكتب ارض ما فيه اي كما يحتمل
التفصيل او لتفصيل المستدل فان قلت ما التاكيد في العطف من
يحتاج الاكل فالشارب فاناسه فان ليس لتفصيل المستدل اليه ولا
لتفصيل المستدل لدمه بقدر الحين ولا الجاني قلت قال الشما

الخصوصية ٢